

لا يوافق على ذلك . وتزعم الكاتبة ان الايام اثبتت خطأ النتيجة التي خرج بها الباحث ، وتقول ان قطع كل الدول الافريقية فيما عدا النظم العنصرية والمستعمرات لعلاقتها مع اسرائيل قبل وبعد حرب اكتوبر هو دليل قاطع على ان هذه الدول لم تعد ترى في اسرائيل نموذجا للدولة النامية بقدر ما ترى فيها نموذجا للاستعمار الجديد وهذا يعني ان اعتراض هذه الدول لم ينصب على الحصول على مكاسب من العدوان فقط وانما يتعدى ذلك الى حد التشكيك في الوجود الاسرائيلي ذاته ومدى احقيته ... » مما يوضح الازمة الحقيقية لمن يتصدون لمراجعة موضوعات ليس لديهم دراية بها حتى لا يوجد الملم بالاساسيات ، فكل الدول الافريقية لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل كما ان اقلية هذه الدول لم تشكك في الوجود الاسرائيلي ، ولو اطلعت الكاتبة على بيانات قطع هذه الدول لعلاقتها الدبلوماسية مع اسرائيل لعرفت اسباب ذلك القطع ولعرفت انها لا تشكك في الوجود الاسرائيلي .. وبالتالي تقتنع انها لم تكن صالحة للكتابة في مثل هذه الموضوعات ولسم تدرك الكاتبة بديهة يعرفها دارسو العلوم السياسية وهو ان التنبؤ يعتمد على الفروض القائمة واذ تغيرت الفروض تغير التنبؤ ، وفي هذه الحالة تغيرت بعض الفروض ودخلت متغيرات جديدة أدت الى ما حدث في افريقيا قبل وبعد حرب اكتوبر ، ورغم ذلك فان كتاب سياسة اسرائيل في افريقيا قال في ص ٣٦١ واذا حدث بعض التحول في الموقف الافريقي فهو يقتصر على وضع اسرائيل بالنسبة للمكاسب الاقليمية التي حصلت عليها في حرب يونيو ١٩٦٧ ، وهذا ما حدث بالفعل اذ ان الدول الافريقية غير العربية ما زالت تؤيد الوجود الاسرائيلي ، اما المتغيرات الجديدة فأوجدت عزلة سياسية لاسرائيل في افريقيا ، وكان على الكاتبة ان تأخذ في الاعتبار ان ما حدث هو قطع العلاقات الدبلوماسية وما زال هناك انواع اخرى من العلاقات السياسية بين اسرائيل وافريقيا يمكن الكاتبة ان تعرفها اذا رجعت للمنشورات التي تصدر في افريقيا او الدوريات المتخصصة بالاضافة الى ان النشاط الاقتصادي الاسرائيلي ما زال قائما بالاضافة وان التأثير الصهيوني على كثير من اجزة الاعلام في افريقيا ما زال موجودا ... الخ .

يمثل وجهة النظر الماركسية السوفيتية الا ان التقييم كان مختصرا .

وفيما يتعلق بعرض كتاب سياسة اسرائيل الخارجية في افريقيا فقد اتسم بالتحيز وعدم الدقة نمثلا تقول الكاتبة معبرة عن رأيها في ص ١٧٤ ان اسرائيل قامت بتأييد من الدول الغربية بزعماء الولايات المتحدة في مايو ١٩٤٨ متناسية ان دولا اخرى ساهمت في هذا التأييد ، وتحدث الكاتبة عن رأي يقول ان العامل الاقتصادي ظل مؤثرا على سياسة اسرائيل مع افريقيا وغالبا على العوامل السياسية حتى بداية السبعينات ، حيث بدأ النفوذ الافريقي يتبلور من خلال مشروع القرار السذي واغنت عليه الجمعية العامة ١٩٧١ « وهنا بدأ التحول في سياسة اسرائيل تجاه افريقيا ... » أنظر ص ١٧٥ من كتاب حرب اكتوبر محل هذه المراجعة . وهذا يؤكد ان كاتبة المراجعة لم تقرأ كتاب سياسة اسرائيل الخارجية في افريقيا بدقة . ولو قرأت الكتاب لوضع لها الحجم الضئيل الذي تستحوذ عليه افريقيا في تجارتها الخارجية مع اسرائيل ، والقروض الضئيلة التي كانت تقدمها اسرائيل بالاضافة الى اتفاقيات التمازج الفني والمشروعات الاقتصادية ... الخ مما يوضح عدم صحة الرأي الذي يظلم العوامل الاقتصادية على العوامل السياسية مع الاخذ في الاعتبار ان اسرائيل تعتمد على الخارج لتدعيم وضعها الاقتصادي ثم تقوم ببعض الجوانب الاقتصادية في افريقيا خدمة للهدف السياسي . واذا كان هذا الرأي يظلم العوامل الاقتصادية على العوامل السياسية حتى بداية السبعينات فلم يوضح ادلة كافية على ذلك ، وبالرجوع الى كتاب سياسة اسرائيل في افريقيا يمكن معرفة عدم صحة ذلك ، وتقول كاتبة المراجعة في ص ١٧٧ ان مقياس القرارات ليس قاطعا ولا كافيا ونقول لها ان الكتاب لم يقل ان هذا المقياس قاطع وكاف وبالكاد لا يعد ذلك انتقادا ، ونسيت كاتبة المراجعة ان هناك مقاييس اخرى موجودة في الكتاب ولو قرأت الكتاب بدقة لتبينت ذلك ، وتستثنى الكاتبة قرارات الامم المتحدة من قرارات المنظمات الاخرى اذ ترى ان بعض قرارات الامم المتحدة لها بعض صفة الالزام ... ولا تعري من أين أتت بهذا الكلام ؟ اذ ان اي طالب مبتدئ في دراسة التنظيم الدولي